جانب من الجلسة

سعد البراك يقدم عرضا لبرنامج عمل الحكومة (تصوير: صالح محمد)

موقع يعرض نسب التنفيذ ونسب الإنجاز والمبالغ المصروفة

ويتجاهل الأولويات ولا يخدم توجه «تصحيح المسار»

وثيقة شراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدورهما الرئيس في تحقيق التقدم

الطشة يدلي بدلوه

محمد هايف يسجل ملاحظاته

نثمن التعاون المثمر بين السلطتين في إقرار قانون تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية

ألهمنا الله السداد للقيام بأعباء المسؤولية في ظل راية صاحب السمو وسمو ولي عهده الأمين

سعد البراك : البرنامج تم اعداده من فريق مختص ليكون متطابق مع أهمية الخطاب الأميري

نأمل في تحقيق الانجازات ومتابعة البرنامج من قبل الوزراء فيما يتعلق بالجانب التنفيذي

الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار جميع ملاحظات النواب على برنامج عمل الحكومة

عيسى الكندري : ملاحظات النواب حول البرنامج ستكون محل اعتبار من قبل الحكومة

يكن هناك ناصح فصعب تطبيقه".

وأكد المطير أهمية وضع إصلاح القضاء كأولوية، مضيفا "لن يكون هناك مركز مالي إسلامي ناجح من دون إصلاح القضاء مطالبا الحكومة أن تنتبه لهذا الأمر".

واعتبر النائب شعيب المويزري أن البرنامج يعكس حالة من عدم التوازن ويركز على خصخصة جميع القطاعات ولم يراع المتقاعدين ولا الحالة المعيشية، ولا يوجد به أي قوانين للإصلاح السياسي لتعديل المسار سواء للجرائم الإلكترونية أو المحكمة الدستورية.

وقال المويزري إن الكويت مقبلة على عجز كهربائي شديد والحل الحكومي هو التوجه إلى الخصخصة وتسليم كل الخدمات إلى مجموعة من التجار، وهذه هي المشكلة الرئيسة، مؤكدا رفضه سيطرة وهيمنة مجموعة (إقطاعيين) على البلد.

وأوضح أن حجم المصروفات مليارية ومستوى الخدمات في جميع القطاعات في أسوأ مراحله، مضيفا " نحن لسنا في عداوة ولكن نعمل للوطن، وهذا برنامج هزيل".

من ناحيته، اعتبر النائب متعب عايد العنزي أن البرنامج جيد وطموح يحتوي على 133 مشروعا و30 قانونا وإذا تم إنجازه خلال الفترة المحددة الكويت فسوف تتطور، مشددا على أهمية أن يسبقه إجراءات لمكافحة الفساد وإلا ستفشل كل هذه المشاريع من قبل المتنفذين.

وأكد العنزي حاجة البرنامج إلى عنصرين هما الإرادة الشابة لتنفيذ المشاريع، والرقابة من مجلس الأمة على التواريخ والإنجازات، معتبرا أن " هذه الخطة إذا نفذت سترد الثقة بين الحكومة والمجلس والشعب".

ودعا الحكومة إلى وضع القضايا التي تهم الشعب على رأس أولوياتها وفي مقدمتها قضية التوظيف، موضحا أن "الفيصل بيننا وبينكم هو الشعب الذي يراقبنا وسنقدم الدعم الكامل من أجل تطوير الكويت، فالوقت يمضي من عمر الشعب من دون خدمات وصحة وتعليم".

من ناحيته، اعتبر النائب د. حسن جوهر أن البرنامج والرؤية التي يطرحها لا تتناسب مع متطلبات الحالة السياسية خلال الـ10 سنوات الماضية، ولا مع مخرجات الانتخابات، ولا يملك آلية لوضع هذه الأفكار على خارطة التنفيذ، مؤكدا أنها ليست البداية المأمولة.

وانتقد جوهر اعتماد البرنامج في عصب تنفيذه المالي على الدَين العام وزيادة الرسوم، بدولة تملك أكبر صندوق سيادي في العالم، وتجاهله الحريات العامة معتبرا أن قضية مدارس الأفق ستزيد من الظلم الذي تعرض له أهل الكويت في تجربتهم مع المدارس الخاصة.

وقال النائب عبدالله المضف إن البرنامج يتضمن مشاريع مطاطة ومبهمة ويخلو من المعايير الواضحة والمدد الواقعية والمبالغ المرصودة، وعدد الوظائف الموجودة، معتبرا أن أهم عوامل البرنامج وركائزه المحور المالي والمحور التعليمي إلا أن وزيري المحورين استقالا، وهناك أكثر من 140 منصبا قياديا شاغرا في وزارات الدولة.

وأضاف إن موضوع الدَين العام لا يصلح كوسيلة لمعالجة ميزانية مرهقة، لأنه سيزيد من أعبائها، متسائلا عن نسبة الأرباح التي تاخذها البنوك وكيفية السداد، وما الضمانة عندما تستقيل الحكومة وتأتي حكومة أخرى تتصرف بالدَين العام بطريقة مغايرة؟

واعتبر النائب مهند الساير أن الحكومة تناقض نفسها على أرض الواقع، حيث أحالت مشروع ميناء مبارك من وزيرة الأشغال إلى وزير المالية سعد البراك، متسائلا لماذا لم يتكلم كل وزير عن اختصاصه؟

وقال الساير إن الحكومة بدلا من التركيز على استقرار المالية العامة وإعادة النظر في الرسوم وإعادة الهيكلة، اتجهت الى «الدين العام»، وفي المقابل احتاجت إلى 11 عاما لدراسة البديل الاستراتيجي ومراجعة الرواتب، مؤكدا أن البرنامج الحكومي هو شراء الوقت.

وقال النائب حمد المدلج إن البرنامج عبارة عن دخول في استثمارات، ومشروعه الاقتصادي به تضارب بعدم ربط الصندوق السيادي بالدَين العام، وعدم تحديد أوجه الصرف فيه وعائده على الميزانية وكيفية السداد.

وطرح المدلج تساؤلات بشأن تطبيق الحكومة الضريبة على الشركات في ظل غياب أي رقابة حقيقية على الأسعار، وتحرك الحكومة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف "لن تستطيع الحكومة تنفيذ هذا البرنامج إلا من خلال قيادات شابة عن طريق مراسيم بتعيين الكفاءات، ويجب أن تكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نصيب في هذا البرنامج".

واعتبر النائب مبارك الحجرف أن عدم استقرار الحكومات وكثرة استقالات وزرائها عائق رئيس أمام تحقيق أي مشروع تنموي، مؤكدا ضرورة تطوير النظام البرلماني للبلد، والاعتماد على حكومة منتخبة في ظل العزوف عن تولي منصب الوزارة.

وعدد الحجرف مثالب البرنامج منها عدم أولوية معيشة المواطن والاعتماد على الدَين العام وفرض ضرائب مستترة على المواطنين، مضيفا إن البرنامج خلا من حماية الوحدة الوطنية ولم يتكلم عن استيعاب الشباب من الخريجين.

وأعرب النائب حمد العليان عن شكره للحكومة على هذا العمل المقدر والجهد المبذول، مضيفا " نحن أتينا للتعاون والتعاون لا يمنع من قول بعض الملاحظات".

وتساءل العليان عن مصير البرنامج ولدينا وزيران مستقيلان والوزير المسؤول والدولة تدار كلها بالتكليف وما مصير تماسك الحكومة عند تنفيذ هذا البرنامج.

وقال "هذا البرنامج منح ملفات خلافية أولوية وهي تسعير الخدمات والدَين العام في السنة الأولى، وغابت عنه قضايا الإصلاح السياسي والقضاء وملفات الحريات والعفو وإعادة الجناسي، والتطوير الإداري، مطالبا بسحب البرنامج ويعاد تقديمه من جديد".

واعتبر النائب حمدان العازمي أن البرنامج إنشائي لا يختلف عن البرامج الحكومية السابقة متسائلا " كيف نقبل ببرنامج عمل حكومي يتصدره الدَين العام وفرض ضرائب ورسوم على خدمات؟".

وقال العازمي إن الحكومة تجاهلت الإصلاح السياسي وتحسين مستوى معيشة المواطن وتنويع مصادر الدخل، وركزت على فرض الرسوم والضرائب، معتبرا أن الحكومة تريد إحراج المجلس من خلال هذا البرنامج.

وانتقدت النائبة جنان بوشهري إصرار الحكومة على قانون الدَين العام المرفوض من المجالس السابقة، مستفسرة عن بعض الجوانب في مشاريع المدينة الترفيهية والمطار الجديد وصندوق الاستثمارات المحلية.

وأضافت بوشهري إن البرنامج يتضمن تحديث مشروع البديل الاستراتيجي، فيما أعلنت الحكومة في يناير الماضي عن إنجازه وإحالته على مجلس الخدمة المدنية تمهيدا لإقراره، كما يتحدث عن التكويت في ظل عدم وجود قرار واحد من الحكومة يفعّل هذا الأمر.

وقال النائب أحمد لاري إن البرنامج جيد وجاء وفق (98) من الدستور ولا بد أن يكون للأمانة العامة للتخطيط دور في البرنامج، مؤكدا أهمية وضع مؤشرات واضحة معلنة للجميع والقياس يتم بشكل دوري.

واعتبر أن الأهم من إقرار البرنامج هو تنفيذه مع إمكانية الاستعانة بشركات عالمية، مشيرا إلى أن البرامج السابقة فشلت لأن التنفيذ كان سيئا.

وأوضح لاري أن "التوجه العام ضد التفكير في الدين العام ويجب تنويع مصادر التمويل مثل التوجه للصناديق السيادية المحلية"، مؤكدا أهمية التركيز على رفع المستوى المعيشي للمواطنين و إقرار البديل الاستراتيجي ورفع الحد الأدنى للمتقاعدين إلى 1000 دينار، والاهتمام بقضية الأمن المائي".

بدوره، أشاد النائب أسامة الزيد بالممارسة الديمقراطية الراقية بأن تقدم الحكومة برنامج عملها وفق (98) من الدستور وأن نناقشه في جلسة، مقترحا أن يحال البرنامج إلى إحدى اللجان وبعدها تتم المناقشة ويقدم النواب مرئياتهم في هذا الاتجاه.

وقال الزيد إن "الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج يتطلب أن يكون للمواطن حقوق وعليه واجبات وهذا يستوجب شفافية من الحكومة"، معتبرا أن "مواجهة التضخم من أهم الأمور التي لم يتضمنها برنامج العمل، وآخر زيادة للرواتب في 2011"، وأن "الدَين العام في حد ذاته ليس خطيئة، ومن الممكن الاستفادة من صندوق الأجيال القادمة بدلا من وضع الدولة في الدَين العام، أتمنى أن يُحال البرنامج إلى إحدى اللجان المختصة لنقدم مرئياتنا إلى الحكومة".

وأكد النائب حمد المطر أن الحكومة في تطبيقها للمادة (98) أن تقدم برنامجا فهذا شيء مقدر، والشعب يريد الإنجاز، وأساس التعاون مبني على الإنجاز، وأساس الإنجاز هو من السلطة التنفيذية، معتبرا أن "هذا البرنامج هو جسر الثقة المفقود لعقود بين الشعب وبرنامج عمل الحكومة الذي لا يطبق لسبب أو لآخر".

وقال المطر إن "البرنامج يحتاج إلى منفذين والكويت كلها بالوكالة، والتوظيف هو المحور الحقيقي الكويت لا يستوعب العدد الحقيقي للمتعلمين"، مضيفا إن "البرنامج لا يتحدث عن معاقين ولا متقاعدين ولا تعليم".

بدوره، قال النائب خالد محمد المونس إن البرنامج انحرف بالمسار بدلا من تعديله فتجاهل الإصلاحات السياسية التي هي حجر الأساس لأي إصلاح شامل، مشددا على "عدم القبول بتاتا تحت أي ذريعة المساس بجيب المواطن أو رفع الرسوم على المواطنين".

وأضاف إن "إصلاح النظام الانتخابي لا يمكن حصره في مفوضية الانتخابات فقط بل ينبغي إصلاح النظام الانتخابي، كما تأخرت إعادة تسعير أملاك الدولة، الدَين العام لا توجد له دراسة جدوى، والضرائب على الشركات لا توجد ضمانات بعدم مساسها بالمواطن في الأخير".

وأكد النائب شعيب شعبان أن البرنامج جاء خاليا من أي إصلاح سياسي، فلا يمكن تنفيذ البرنامج من دون استقرار سياسي، مشيرا إلى أن مشاركة القطاع الخاص الحكومة في رفع رواتب الموظفين أمر جيد، لكنه يتطلب توفير استقرار وظيفي يحفز المواطن على الذهاب إلى القطاع الخاص.

واعتبر أن فرض الضرائب على الشركات أمر جيد لكن يجب في الوقت نفسه مراقبة

متابعة حكومية

ونقاشات نيابية جانبية